

Distr.: General
28 March 2002
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٤٤٩٩ لمجلس الأمـن المعقـودة في ٢٨ آذار/مـارس ٢٠٠٢، فيمـا يتصـل بنظر المجلس في البند المعنون ''الحالة في أنغولا''، أدلى رئيس مجلس الأمـن بالبيـان التـالي باسـم المجلس:

''يرحـب مجلس الأمـن بـالبلاغ الـذي أصدرتـه حكومـة أنغـولا في ١٣ آذار/ مـارس ٢٠٠٢ (S/2002/270) باعتبـاره نهجا إيجابيـا وبنـاءً يستشـرف المستقبل لإنهـاء الصـراع واستئناف عمليـة المصالحـة الوطنيـة ويدعـو الاتحـاد الوطـني للاسـتقلال التـام لأنغـولا (يونيتـا) إلى إبـداء مـا ينـم عـن أنـه يشـارك في موقـف مماثـل، بهـدف تحقيـق المصالحة الوطنية، بوسائل من ضمنها وقف عام لإطلاق النار في أنغولا.

''ويحث مجلس الأمن يونيتـا علـى إدراك الطـابع التـاريخي لهـذه الفرصـة لإنهـاء الصـراع بكرامة، وعلى الاستجابة بصـورة إيجابيـة واضحـة لعـرض السـلام المقـدم مـن الحكومة، والتنفيذ الكامل لبروتوكول لوسـاكا (S/1994/1441، المرفق)، بما في ذلـك نبـذ استخدام السـلاح والتجريـد مـن السـلاح بصـورة كاملـة، والعـودة إلى الحيـاة السياسية، سعيا لتحقيق مُثلِها كمساهم مهم في عملية المصالحـة الوطنيـة مـن أجـل أن تنعم أنغولا بالديمقراطية الكاملة.

''ويعترف مجلس الأمـن بالمبـادرات الإيجابيـة الـتي اتخذتهـا حكومـة أنغـولا في هـذه العمليـة. ويقـر أيضـا بـالدور الحيـوي الـذي ستضطلع بـه يونيتـا وقـد أصبحـت مسـالمة، ويؤكـد علـى أهميـة دور الأطـراف السياسـية الأخـرى والمجتمـع المـدني، بمـا في ذلك الكنائس، يدعمهـم جميعا المجتمع الدولي.

''ويتوقـع مجلس الأمـن أن تفـي حكومـة أنغـولا بالتزاماتهـا في أسـرع وقـت تسمح بـه الظـروف، ويـلاحظ أن جـهود الحكومـة وأعمالها ستشـجع بصـورة إيجابيـة استجابة المجتمع الدولي، بما في ذلك تقديم المساعدات، غير المساعدات الإنسانية.

280302 280302 02-30899 (A)
0230899

"ويدعو مجلس الأمن حكومة أنغولا إلى أن تكفل زيادة شفافية عملية السلام ومصداقيتها، بوسائل من بينها التعاون مع الأمم المتحدة، في المرحلة الأولى وما بعدها. ويتطلع المجلس إلى المحادثات بين وكيل الأمين العام/مستشار المهام الخاصة في أفريقيا وحكومة أنغولا لتوضيح دور الأمم المتحدة في هذا الشأن.

"ويشدد مجلس الأمن على الدور النشط الذي يُتوقع أن تضطلع به الأمم المتحدة في تنفيذ بروتوكول لوساكا، في تعاون وثيق مع حكومة أنغولا، ويلاحظ ضرورة تجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة في أنغولا وربما إعادة تحديدها، بحلول ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، مع مراعاة التطورات الأخيرة في أنغولا، بالتشاور مع حكومة أنغولا.

"ويعلن مجلس الأمن عن دعمه للتنفيذ الكامل لبروتوكول لوساكا، واستعداده للعمل مع جميع الأطراف لتحقيق هذا المسعى، ويؤكد على أهمية استئناف اللجنة المشتركة حالما تصبح يونيتا مستعدة لتعيين أعضائها. ويدعو الحكومة إلى أن تيسر استعادة يونيتا مكانها في اللجنة، ويلاحظ في الوقت نفسه أنه قد يبدو من اللازم أن تستند الأطراف إلى بروتوكول لوساكا، بالاتفاق العام، على النحو الملائم للظروف السائدة في الوقت الراهن دون تعديل الصيغة الأساسية للاتفاق ومبادئه.

"ويبدي مجلس الأمن استعداده للنظر في استثناءات ملائمة ومحددة وتعديلات للتدابير المفروضة بمقتضى الفقرة ٤ (أ) من قرار مجلس الأمن ١١٢٧ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٧، وذلك بالتشاور مع حكومة أنغولا وبغية تيسير مفاوضات السلام.

"ويرحب مجلس الأمن ببيان حكومة أنغولا بشأن تيسير إعادة تنظيم يونيتا سياسيا واختيار قيادتها بحرية كاملة، وذلك بغية إيجاد مُحاور يتمتع بالشرعية من أجل المصالحة الوطنية.

"ويؤكد مجلس الأمن على أن مشروعية عملية السلام تعتمد على إسناد دور حقيقي للأحزاب السياسية والمجتمع المدني وعلى مشاركتها التامة دون تدخل، وعلى توخي المرونة في معالجة المسائل ذات الصلة بالمصالحة الوطنية.

"ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء استمرار تدهور الحالة الإنسانية الخطيرة، لا سيما بالنسبة للمشردين داخليا، ويدعو حكومة أنغولا إلى أن تعجل لجميع المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية إمكانية الحصول عليها بصورة تامة وفورية؛

ويرحب بقرار حكومة أنغولا إدراج المساعدة الإنسانية في خططها الرامية إلى توسيع نطاق الإدارة الإقليمية ليشمل جميع أنحاء أنغولا، ويتوقع أن تتعاون حكومة أنغولا تعاونا تاما، من خلال آلية متفق عليها، مع الجهات المانحة الدولية في إعداد استجابة إنسانية مناسبة وفعالة، بما في ذلك أنشطة إزالة الألغام.

”ويدعو مجلس الأمن حكومة أنغولا إلى إطلاع المجلس، في أقرب فرصة، على عملية السلام من جميع جوانبها، وحالة المصالحة الوطنية والحالة الإنسانية.“
